

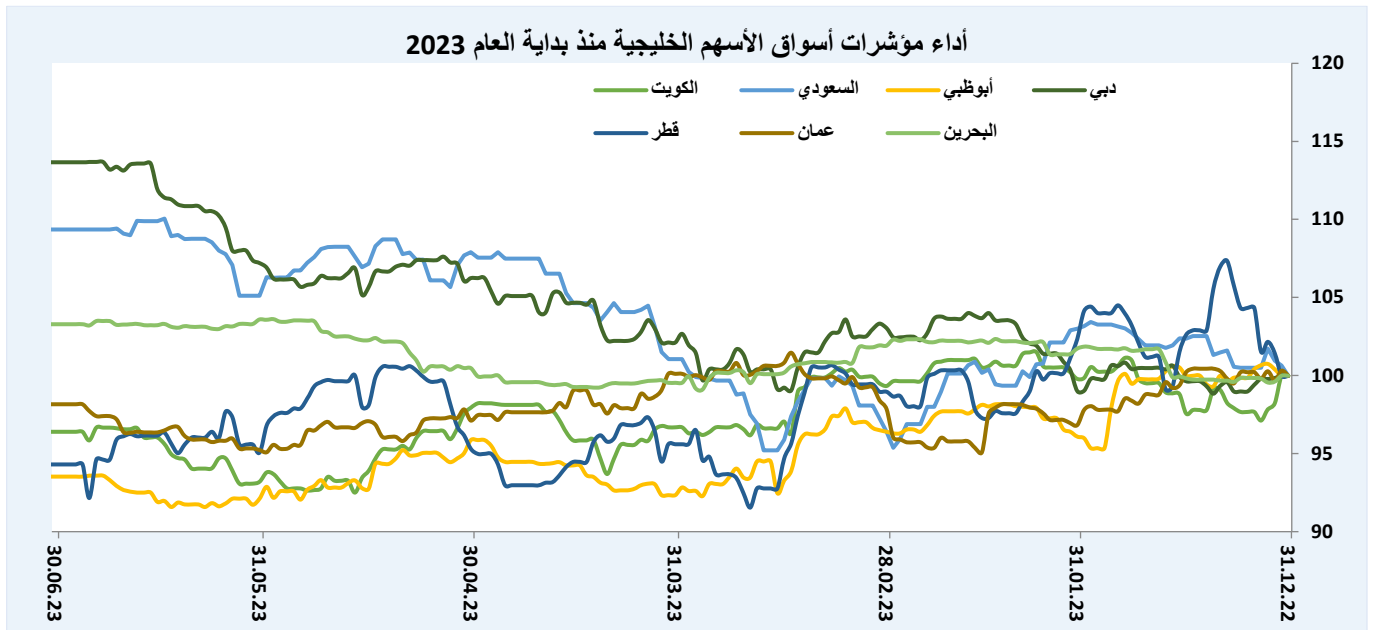
يونيو 2023

التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

التفاؤل العالمي يدعم أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي...

أنهت أسواق الأسهم الخليجية تداولات شهر يونيو 2023 على ارتفاع بعد أن تراجعت على مدار الشهر السابق بدعم من حالة التفاؤل التي سادت الأسواق المالية العالمية. إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 2.8 في المائة خلال الشهر، مما يعكس الأداء الإيجابي لمعظم أسواق المنطقة. وكان سوق دبي المالي هو الأفضل أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بتسجيله لنمو بلغت نسبته 6.0 في المائة على أساس شهري، تلاه كلا من بورصتي السعودية (تداول) والكويت بمكاسب شهرية بنسبة 4.0 في المائة و3.4 في المائة على التوالي. من جهة أخرى، تراجع أداء بورصتي قطر والبحرين بوتيرة هامشية بنسبة 0.8 في المائة و0.3 في المائة، على التوالي. وانعكست المكاسب التي سجلتها معظم الأسواق العالمية على أداء مؤشر مورجان ستانلي العالمي الذي ارتفع بنسبة 5.9 في المائة في يونيو 2023، وأدى ذلك إلى تعزيز مكاسب النصف الأول من العام 2023 والتي وصلت إلى 14.0 في المائة بفضل الأداء الإيجابي لأسهم شركات التكنولوجيا الأمريكية.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2023



وساهمت المكاسب التي شهدتها البورصات الخليجية خلال الشهر في دعم أداء مؤشر مورجان ستانلي الخليجي الذي سجل مكاسب في النصف الأول من العام 2023 بنسبة 0.3 في المائة بعد تراجعه إلى المنطقة الحمراء بنهاية مايو 2023. وكانت دبي السوق الأفضل أداءً هذا العام بتسجيلها لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 13.7 في المائة، تلاها السعودية والبحرين بمكاسب بلغت نسبتهما 9.4 في المائة و3.3 في المائة، على التوالي. في حين تراجع أداء بقية الأسواق خلال النصف الأول من العام 2023 بصدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية بتسجيلها لأكبر انخفاض بنسبة 6.5 في المائة، تلاها قطر والكويت بانخفاض بلغت نسبته 5.7 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي.

أما على صعيد الأداء القطاعي فقد شهدت كافة القطاعات مكاسب بصفة عامة باستثناء قطاع تجزئة السلع الكمالية الذي انخفض بنسبة 3.7 في المائة. وكان مؤشر قطاع التأمين الأفضل أداءً خلال الشهر بتسجيله لمكاسب بنسبة 12.0 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع طويلة الاجل وقطاع إنتاج الأغذية، بنمو بلغت نسبته 11.9 في المائة و9.2 في المائة، على التوالي. وسجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك والطاقة مكاسب محدودة في خاتمة الأحاد خلال الشهر. وكان الأداء في النصف الأول من

العام 2023 إيجابياً بصفة عامة، إلا أن تراجع مؤشر قطاع البنوك، ذي القيمة السوقية المرتفعة، بنسبة 1.6 في المائة، إلى جانب انخفاض مؤشر السلع الرأسمالية بنسبة 7.1 في المائة، أدى تقريباً إلى محو المكاسب التي سجلتها بقية القطاعات.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,809.3	4.2%	(3.8%)	137.7	2,700.5	13.4	0.8	2.9%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,375.0	0.2%	(6.0%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,463.6	0.4%	(2.4%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,029.8	3.4%	(3.6%)					
السعودية	11,459.0	4.0%	9.4%	2,908.6	26,689.4	17.2	2.1	3.1%
أبوظبي	9,550.4	1.5%	(6.5%)	718.4	2,851.4	28.8	2.5	1.9%
دبي	3,792.0	6.0%	13.7%	177.0	2,222.0	8.7	1.2	4.9%
قطر	10,074.6	(0.8%)	(5.7%)	162.7	2,540.1	12.2	1.4	4.8%
البحرين	1,957.9	(0.3%)	3.3%	84.2	33.3	6.7	0.7	8.8%
عمان	4,768.2	3.1%	(1.8%)	22.1	81.9	15.1	1.1	4.5%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,210.6	37,118.6	16.9	2.0	3.2%

المصدر: بحوث كامكو إنفست

الكويت

عادت بورصة الكويت مجدداً إلى تسجيل مكاسب بعد أن ارتفعت كافة مؤشرات السوق الأربعة خلال شهر يونيو 2023. إلا أنه على عكس الشهر السابق، جاءت المكاسب المسجلة في يونيو 2023 بصفة رئيسية على خلفية الأداء الجيد للأسهم الكبرى. وجاء مؤشر السوق الأول في الصدارة متفوقاً على نظرائه بتسجيله نمواً شهرياً بنسبة 4.2 في المائة، لينهي تداولات الشهر عند مستوى 7,809.3 نقطة. في حين شهد مؤشر السوق الرئيسي نمواً هامشياً بنسبة 0.4 في المائة على أساس شهري، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.2 في المائة. وسجل مؤشر السوق العام نمواً شهرياً بنسبة 3.4 في المائة وأنهى تداولات الشهر عند مستوى 7,029.8 نقطة. أما من حيث أداء البورصة الكويتية في النصف الأول من العام 2023، اكتست كافة المؤشرات الكويتية باللون الأحمر وتراجع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 6.0 في المائة، يليه مؤشر السوق الأول بتسجيله لخسائر بلغت نسبته 3.8 في المائة، في حين بلغت خسائر مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الرئيسي 3.6 في المائة و2.4 في المائة، على التوالي.

أما على صعيد الأداء الشهري لقطاعات السوق فقد مال لصالح القطاعات الراحبة. وجاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في الصدارة بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم في يونيو 2023 بنسبة 22.3 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع المرافق العامة والعقار، بنمو بلغت نسبته 8.7 في المائة و8.3 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات الخاسرة، شهد مؤشر قطاع التكنولوجيا أعلى معدل تراجع بنسبة 2.1 في المائة خلال الشهر، تبعه كلا من مؤشري قطاع الرعاية الصحية وقطاع المواد الأساسية بانخفاضهما بنسبة 2.0 في المائة و1.2 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بصفة رئيسية على خلفية تسجيل سهم ميزان القابضة لمعدل نمو ثنائي الرقم بنسبة 25.4 في المائة، بينما كان أداء مؤشر قطاع المرافق العامة مدعوماً بنمو المكون الوحيد ضمن المؤشر، سهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه بنسبة 8.7 في المائة. أما على صعيد القطاعات ذات رؤوس الأموال المرتفعة مثل البنوك والاتصالات، فقد شهدت نمواً بنسبة 3.3 في المائة و1.9 في المائة على التوالي. وضمن قطاع البنوك، سجلت 5 من أصل 10 بنوك مكاسب خلال الشهر، حيث سجل بنك برقان مكاسب ثنائية الرقم بنسبة 11.1 في المائة. من جهة أخرى، يعزى سبب تراجع مؤشر قطاع التكنولوجيا إلى انخفاض سعر سهم شركة الأنظمة الآلية، والتي تعتبر المكون الوحيد لمؤشر هذا القطاع.

وعلى صعيد الأداء الشهري لأسهم السوق المختلفة، جاء سهم شركة اكتتاب القابضة في الصدارة بتسجيله لمكاسب بنسبة 137.8 في المائة، تبعه سهم شركة الكوت للمشاريع الصناعية وشركة منازل القابضة بمكاسب بلغت نسبتها 42.0 في المائة و40.9 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم البنك الأهلي الكويتي في الصدارة بتراجع بنسبة 23.2 في المائة، تبعه سهم شركة الامتيازات الخليجية القابضة، وشركة وربة للتأمين وإعادة التأمين بانخفاضهما بنسبة 20.0 في المائة و10.4 في المائة، على التوالي. أما على صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 15.4 في المائة ليصل إلى 3.4 مليار سهم في يونيو 2023 مقابل 3.0 مليار سهم تم تداولها في مايو 2023. في حين تراجع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 13.3 في المائة ليصل إلى 815.9 مليون دينار كويتي مقابل 941 مليون دينار كويتي خلال شهر مايو 2023. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة من حيث قيمة الأسهم المتداولة هذا الشهر والتي بلغت قيمتها 201.2 مليون دينار كويتي، تبعه كلا من سهمي بنك الكويت الوطني وشركة أجيالتي بتداولات بلغت قيمتها 72.1 مليون دينار كويتي و45.2 مليون دينار كويتي، على التوالي. وبالنسبة لكمية الأسهم المتداولة هذا الشهر، فقد جاء سهم مجموعة جي إف إتش المالية في الصدارة بتداول 291.6 مليون سهم من أسهم الشركة، تبعه كلا من سهمي بيت التمويل الكويتي والشركة الكويتية العقارية القابضة بتداول 275.1 مليون و173.1 مليون سهم من أسهمهما، على التوالي.

السعودية

بعد تسجيل البورصة السعودية لخسائر خلال الشهر السابق، عادت مجدداً لتسجل مكاسب في يونيو 2023. إذ ارتفع المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) إلى أعلى مستوياته المسجلة هذا الشهر وصولاً إلى 11,466.0 نقطة في 21 يونيو 2023، إلا أنه اتجه نحو الانخفاض قبل نهاية الشهر لينتهي تداولات الشهر على ارتفاع بنسبة 4.0 في المائة ومغلقاً عند مستوى 11,459.0 نقطة. وأدى الأداء القوي الذي شهدته البورصة السعودية هذا الشهر إلى تعزيز مكاسب النصف الأول من العام 2023 ودفعها إلى المنطقة الإيجابية ليصل معدل النمو إلى 9.4 في المائة، لتحل بذلك المركز الثاني كأفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعد بورصة دبي. كما شهد الشهر أيضاً إدراج أربع أسهم جديدة في السوق الرئيسية وهي تحديداً سهم شركة المطاحن الأولى ضمن قطاع إنتاج الأغذية، وسهم شركة المراجعة المرنة للتمويل ضمن قطاع الاستثمار والتمويل، وسهم شركة الموارد للقوى البشرية ضمن قطاع الخدمات التجارية والمهنية، وسهم شركة مصنع مجموع للأدوية ضمن قطاع الأدوية.

وكان أداء معظم المؤشرات القطاعية المختلفة إيجابياً بصفة عامة باستثناء مؤشر قطاع تجزئة السلع الكمالية. هذا وجاء مؤشر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية في الصدارة بتسجيله نمواً بنسبة 18.0 في المائة بعد تسجيل معظم الأسهم المكونة للمؤشر لمكاسب. وجاء في المرتبة التالية كلا من مؤشري قطاع الاستثمار والتمويل وقطاع التأمين بمكاسب بلغت نسبتها 11.2 في المائة، تبعهما مؤشر قطاع السلع طويلة الأجل بنمو بلغت نسبته 10.9 في المائة. من جهة أخرى، جاء مؤشر قطاع الأدوية في الصدارة من حيث معدل النمو المسجل في النصف الأول من العام 2023 والذي بلغت نسبته 74.7 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التطبيقات وخدمات التقنية وقطاع السلع الرأسمالية بمكاسب بلغت نسبتها 54.5 في المائة و45.3 في المائة، على التوالي. هذا وأنهت معظم المؤشرات القطاعية تداولات النصف الأول من العام 2023 في المنطقة الخضراء باستثناء قطاع البنوك الذي سجل انخفاضاً.

وجاء سهم شركة ثوب الأصيل في الصدارة بنمو بلغت نسبته 30.3 في المائة، تبعه سهم الشركة العربية للتعهدات الفنية بتسجيله لنمو بنسبة 24.5 في المائة، ثم سهم الشركة التعاونية للتأمين بنسبة 23.0 في المائة. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة الإنماء طوكيو مارين في الصدارة بخسائر شهرية بلغت نسبتها 22.0 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني، والشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني بتراجعهما بنسبة 20.8 في المائة و8.9 في المائة، على التوالي.

وتراجعت أنشطة التداول في البورصة هذا الشهر بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك. إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 12.9 في المائة على أساس شهري في يونيو 2023 ليصل إلى 4.1 مليار سهم مقابل 4.7 مليار سهم تم تداولها في مايو 2023. كما انخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بأكثر من الربع ليصل إلى 100.1 مليار ريال سعودي خلال شهر يونيو 2023 مقابل 136.0 مليار ريال سعودي في شهر مايو 2023. وجاء سهم شركة المشروعات السياحية في الصدارة بتداول 1.2

مليار سهم من أسهم الشركة، تبعه كلا من سهمي شركة أمريكانا للمطاعم العالمية بي إل سي و شركة باتك للإستثمار والأعمال اللوجستية بتداول 262.6 مليون سهم و 144.7 مليون سهم من أسهمهما، على التوالي. وعلى صعيد قيمة التداولات الشهرية، جاء سهم مصرف الراجحي في الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 4.7 مليار ريال سعودي خلال الشهر، تبعه كلا من سهمي شركة أرامكو السعودية لزيت الأساس والبنك الأهلي السعودي بتداولات بلغت قيمتها 2.4 مليار ريال سعودي و 2.3 مليار ريال سعودي خلال الشهر، على التوالي.

أبوظبي

ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي بنسبة 1.5 في المائة خلال شهر يونيو 2023 بعد تعرضه لثالث أعلى معدل تراجع خلال شهر مايو 2023. أما على الصعيد القطاعي، سجلت 8 من أصل 10 مؤشرات قطاعية نمواً خلال الشهر، بينما سجل القطاعان المتبقيان تراجعاً في أدائهما. وعلى صعيد الراجحين، جاء مؤشر قطاع المرافق العامة في الصدارة بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 17.7 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 13,994.5 نقطة، حيث شهد السهم الوحيد المدرج ضمن القطاع، شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، مكاسب بنفس النسبة عند 17.7 في المائة من قيمته بنهاية الشهر. تبعه مؤشر القطاع الصناعي الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 6.2 في المائة. وجاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في المركز الثالث بتسجيله لنمو بنسبة 2.3 في المائة، إذ شهدت مكوناته الثلاثة نمواً في الأسعار خلال الشهر بصدارة سهم مجموعة أغذية الذي ارتفع بنسبة 8.1 في المائة. أما على صعيد القطاعات الخاسرة، جاء مؤشر قطاع الاتصالات في الصدارة بتراجع بنسبة 2.9 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 5,535.2 نقطة، تبعه مؤشر قطاع الطاقة الذي خسر نسبة 2 في المائة من قيمته في يونيو 2023. وتراجع اثنان من المكونات الثلاثة لمؤشر الطاقة في يونيو 2023، بما في ذلك أدنوك للتوزيع (-5.8 في المائة) وأدنوك للحفر (-1.9 في المائة).

دبي

واصل المؤشر العام لسوق دبي المالي تسجيل مكاسب شهرية للشهر الثالث على التوالي، كما سجل أعلى مكاسب شهرية على مستوى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو 2023 بنمو بلغت نسبته 6.0 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,792 نقطة. ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى ارتفاع 6 من أصل 8 مؤشرات قطاعية بما في ذلك القطاعات المالية والعقارية والصناعية. وسجل مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية أعلى مكاسب شهرية للشهر الثاني على التوالي بنمو بلغت نسبته 48.0 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,530.3 نقطة على خلفية المكاسب التي سجلها سهم شركة الفردوس القابضة الذي نما بنحو أربعة أضعاف في يونيو 2023. تبعه مؤشر قطاع العقارات بارتفاعه بنسبة 7.2 في المائة خلال الشهر على خلفية صعود سعر سهم الاتحاد العقارية بنسبة 22.3 في المائة خلال الشهر. وجاء مؤشر القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة مسجلاً نمواً بنسبة 6.9 في المائة خلال شهر يونيو 2023 بعد أن سجلت 3 من أصل 6 شركات مدرجة ضمن القطاع لمكاسب قوية بصدارة سهم شركة الخليج للملاحة القابضة الذي نما بنسبة 28.3 في المائة. في المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية أعلى معدل تراجع شهري بنسبة 8.7 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 86.5 نقطة بعد أن سجلت الشركة الوحيدة المدرجة ضمن القطاع وهي شركة الأسمنت الوطنية تراجعاً بنسبة 8.7 في المائة في يونيو 2023. تبعه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 5.9 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 112.1 نقطة.

قطر

استمرت موجة الخسائر التي أصابت بورصة قطر خلال شهر يونيو 2023، إذ تراجع المؤشر العام للشهر الخامس على التوالي، وإن كان بشكل هامشي بنسبة 0.8 في المائة خلال الشهر. وسجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم تراجعاً شهرياً أعلى قليلاً بنسبة 1.1 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,397.7 نقطة. وقد ظهر هذا الاختلاف أيضاً في أداء المؤشرين في النصف الأول من العام 2023، حيث تراجع المؤشر العام بنسبة 5.7 في المائة، بينما سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم تراجعاً هامشياً بنسبة 1.5 في المائة، مما يشير إلى ضعف أداء الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة في السوق. وظل أداء قطاعات السوق المختلفة متبايناً خلال الشهر. إذ سجل مؤشر قطاع التأمين أكبر مكاسب شهرية بنسبة 4.2 في المائة في يونيو 2023، تبعه كلا من مؤشري قطاع الاتصالات والنقل بنسبة 2.8 في المائة و2.0 في المائة، على التوالي. في حين كان مؤشر قطاع الاتصالات الأفضل أداءً من حيث المكاسب المسجلة في النصف الأول من العام 2023 والتي بلغت نسبتها 24.4 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع النقل والتأمين بمكاسب بلغت نسبتها 10.0 في المائة و8.1 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، كان مؤشر القطاع الصناعي الأكثر تراجعاً بفقدانه نسبة 4.7 في المائة من قيمته، تبعه كلا من مؤشري قطاع العقارات والبنوك والخدمات المالية بتراجعهما بنسبة 2.8 في المائة و1.0 في المائة، على التوالي.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين ثاني أعلى معدل خسائر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو 2023. إذ انخفض المؤشر للمرة الأولى بعد ثلاثة أشهر متتالية من المكاسب مسجلاً انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.3 في المائة خلال يونيو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,957.87 نقطة. أما على الصعيد القطاعي، تراجع أداء 2 من أصل 7 قطاعات على مستوى السوق، وكان ذلك كافياً لسحب مؤشر البورصة إلى المنطقة الحمراء. حيث سجل مؤشر المواد الأساسية انخفاضاً بنسبة 2.2 في المائة خلال شهر يونيو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,989.3 نقطة بعد أن سجلت شركة ألمنيوم البحرين، المكون الوحيد لمؤشر القطاع، تراجعاً بنسبة 2.2 في المائة خلال الشهر. بالإضافة إلى ذلك، سجل مؤشر القطاع الصناعي انخفاضاً بنسبة 0.9 في المائة في شهر يونيو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,786.5 نقطة. من جهة أخرى، استقر أداء كلا من مؤشري القطاع المالي والاستهلاكي ولم يشهدا تغييراً يذكر خلال شهر يونيو 2023، في حين سجل كلا من مؤشري قطاع الاتصالات والعقارات نمواً بنسبة 0.1 في المائة.

عمان

ارتفع مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 3.1 في المائة في شهر يونيو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,768.22 نقطة، مواصلاً بذلك مكاسبه للشهر الثالث على التوالي. أما على صعيد الأداء القطاعي، سجل 2 من أصل 3 مؤشرات قطاعية مكاسب في يونيو 2023. حيث تعافى مؤشر القطاع المالي، الذي كان قد سجل أكبر انخفاض شهري بنسبة 4.9 في المائة في مايو 2023، وشهد أكبر مكاسب شهرية على مستوى المؤشرات بنمو بلغت نسبته 3.6 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,830.13 نقطة. ويعزى هذا بصفة رئيسية إلى الارتفاع الهائل الذي شهدته أسعار بعض الأسهم مثل شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار (+43.9 في المائة) والشركة الوطنية للتمويل (+11.1 في المائة) والبنك الأهلي (+6.7 في المائة). فيما تبعه المؤشر الصناعي مسجلاً مكاسب بنسبة 2.6 في المائة في شهر يونيو 2023، بينما سجل مؤشر قطاع الخدمات انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.4 في المائة خلال الشهر لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,695.3 نقطة. وساهمت التراجعات الشديدة التي شهدتها أسعار أسهم مثل التأمين العربية فالكون (-9.1 في المائة) وكلية مجان (-8.7 في المائة) وشركة النفط العمانية للتسويق (-14.2 في المائة) في انخفاض المؤشرات بصفة عامة هذا الشهر.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست